

المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية

الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر الاستعراضي الأول

جنيف، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
عرض عن استعراض خطة عمل فيينتيان

استعراض خطة عمل فيينتيان

تاسعاً - تدابير الشفافية وتبادل المعلومات

مقدم من رئيس الاجتماع الخامس للدول الأطراف

الرسائل الأساسية

١- إن تقدم تقرير الشفافية الأولي متبوعاً بالتقارير السنوية التزامات قانونية وأحد متطلبات المادة ٧، لكنه أيضاً وسيلة هامة لتعزيز الشفافية وتدابير من تدابير بناء الثقة فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية. وقد انكبت معظم الدول الأطراف على الوفاء بالتزامها بتقديم التقارير الأولية والسنوية. ورغم ذلك، منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، لا زال عدد من الدول الأطراف لم يقدم بعد تقرير الشفافية الأولي كما تراجع معدل تقديم التقارير السنوية.

٢- وتتفاوت جودة التقارير المقدمة تفاوتاً كبيراً، وعندما تكون رديئة تضر بتنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية وبتوقعات تهمين الآخرين للتقدم المحرز، وكذلك باحتمالات تلبية أية احتياجات إلى المساعدة قد تُطلب من أجل مواصلة الوفاء بالالتزامات وتدابير التنفيذ بموجب الاتفاقية. ومن شأن تحسين نوعية المعلومات أن يمثل مصدراً جيداً لتقديم تدابير التنفيذ المخطط لها وفقاً لمتطلبات الامتثال ولتحديد ما يرتبط بها من احتياجات إلى الموارد. وعلى هذا النحو، يمكن أن تستخدم تقارير الشفافية السنوية كأداة إدارية للتنفيذ، ولا سيما في دعم التعاون والمساعدة فيما بين الدول.



الرجاء إعادة الاستعمال



النطاق

٣- تحدد خطة عمل فيننتيان إجراءات للدول دعماً لمتطلبات المادة ٧، إذ تقترح معلومات تفصيلية يمكن أن تساعد على التنفيذ في الوقت المناسب وعلى تعبئة طاقات التعاون في مساعدة الضحايا، وإزالة مخلفات الذخائر العنقودية، وتدمير مخزونات الذخائر العنقودية. وتقترح أيضاً أن تعمل الدول بروح تعاونٍ تتجاوز المتطلبات الرسمية، وتستفيد من أوجه التآزر مع نظم المعاهدات الأخرى المعنية، وتساهم في وضع نماذج إبلاغ هادفة.

التقدم المحرز

٤- من بين الدولة الأطراف الـ ٨٨^(١) المطلوب منها تقديم التقارير الأولية بموجب المادة ٧، قدمت ٦٥ دولة تقاريرها حتى الآن، بينما لم يحل موعد تقديمها بالنسبة لأربعة دول، وبذلك يكون ربع الدول^(٢) متأخرة حتى الآن في الامتثال للالتزامات المترتبة على المادة ٧. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لكل دولة طرف على حدة، تشير الإحصاءات إلى أن ٤٩ في المائة من الدول الأطراف فقط قدمت جميع التقارير السنوية المطلوبة منها. و قدمت ١٨ في المائة من الدول التقارير السنوية بشكل غير منتظم في حين لم تقدم ٣٣ في المائة من الدول قط أي تقرير سنوي. وعلى الجانب الإيجابي، قدمت ثلاث دول غير أطراف في الاتفاقية تقارير شفافية طوعية بموجب المادة ٧، اثنتان منها بصورة منتظمة.

٥- وإضافة إلى المعلومات المقدمة من الدول في تقارير الشفافية الأولية والسنوية، توفر اجتماعات ما بين الدورات منبراً لتبادل المعلومات بطريقة غير رسمية. وقد استفادت الدول الأطراف، إلى حد كبير، من مرونة العمليات غير الرسمية للإبلاغ وتبادل وجهات النظر بشأن التنفيذ العملي لمختلف أحكام الاتفاقية.

- (١) لم يحل بعد موعد تقديم تقارير الشفافية الأولية لأربعة دول أطراف هي: بليز، وغيانا، وغينيا، والكونغو.
- (٢) بما (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤)، وترينيداد وتوباغو (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢)، وتشاد (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤)، وتوغو (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣)، وتونس (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١١)، وجزر القمر (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١)، وجزر كوك (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٢)، والجمهورية الدومينيكية (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، وسانت كيتس ونيفس (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤)، والسلفادور (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، وغينيا - بيساو (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، وفيجي (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١)، وكابو فيردي (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، والكامبيون (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣)، ومالي (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١)، وناورو (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) والنيجر (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، وهندوراس (حل موعد تقديم التقرير الأولي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣).

٦- ولدعم الدول في الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير وفي التصدي للتحديات المثارة أعلاه، نفذ عدد من المبادرات منها وضع الدول الأطراف واعتمادها خلال الاجتماع الأول للدول الأطراف نموذج الإبلاغ الموحد لكي يستخدم طوعية، واعتمادها خلال الاجتماع الثالث للدول الأطراف "دليل إعداد التقارير" كي تسترشد به الدول الأطراف في استخدام نموذج الإبلاغ وفي تقديم معلومات أوفى بالغرض في إطار الإبلاغ بموجب المادة ٧. وعلاوة على ذلك، وبغية رفع المعدل العام لتقديم التقارير، ما فتئ المنسق يوجه سنوياً، بتعاون وثيق مع الوحدة المؤقتة لدعم التنفيذ، رسائل تذكيرية إلى جميع الدول الأطراف التي تقع عليها التزامات على صعيد الإبلاغ. وعلاوة على ذلك، وُجِّهت رسالة تذكيرية إلى الدول الأطراف التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولية، وكذا تقارير الشفافية السنوية. وإضافة إلى ذلك، جرى تقديم المساعدات دعماً لمتطلبات المادة ٧ وقد اغتنمت بعض الدول الأطراف هذه الفرصة.

٧- ولتحسين النوعية، جرى رفع مستوى الوعي فيما يتعلق بالأساس المنطقي العام لتقديم التقارير وأهميته. وخلال اجتماعات ما بين الدورات عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، قدمت عروض ركزت بوجه خاص على التطهير ومساعدة الضحايا، حيث سلطت الضوء على الفرص التي يمكن أن يتيحها الإبلاغ الاستراتيجي والسليم في مجال التعاون والمساعدة.

٨- وفي الاجتماع الرابع للدول الأطراف، قدم المنسق المعني بالإبلاغ خطة عمل مقترحة؛ "تدابير الشفافية وتبادل المعلومات في سياق الاتفاقية: الحالة الراهنة والخطوات المقبلة من أجل تحسين تبادل المعلومات"^(٣). واقترحت هذه الخطة إجراءات ملموسة ذات أهداف واضحة لمواصلة تعزيز الإبلاغ بموجب المادة ٧، فيما يتعلق بالجوانب الكمية والنوعية على السواء. كما اقترح "دليل الإبلاغ" خلال الاجتماع الثالث للدول الأطراف. وهذا الدليل، القابل للتكيف، وثيقة حية يمكن مواءمتها مع الاحتياجات الفردية. وفي هذا السياق، يخضع الجزء الخاص بمساعدة الضحايا إلى مراجعة، وسيُقدَّم قريباً، مع مراعاة المعلومات المقدمة من الدول.

التحديات التي سُلِّط عليها الضوء منذ الاجتماع الأول للدول الأطراف

٩- بالرغم من هذه الجهود، سُلِّط الضوء باستمرار على مدى السنوات الخمس الماضية على تحديين رئيسيين: (أ) تفاوت نوعية التقارير بما يثير تساؤلات فيما يتصل بالمعلومات المتعلقة بتنفيذ الدولة الطرف، فضلاً عن احتياجات الدعم المحتملة بموجب المواد ٣، و ٤ و ٥، وتبعاً لذلك مخاوف متعلقة بمدى اتساق وجدوى المعلومات المقدمة؛ (ب) وضمان تقديم الدول الأطراف، المتأخرة في تقديم تقارير الشفافية الأولية و/أو السنوية بموجب المادة ٧، تقاريرها دون مزيد من التأخير.

(٣) CCM/MSP/2013/WP.4

التوصيات

١٠- أن تستخدم الدول الأطراف تدابير الشفافية أداة ل (أ) التنفيذ، (ب) وزيادة التعاون والمساعدة، (ج) وزيادة تبادل المعلومات، (د) وزيادة التأزر مع معاهدات نزع السلاح و/أو المعاهدات الإنسانية الأخرى ذات الصلة من خلال:

- تقديم تقارير الشفافية الأولية بموجب المادة ٧ في غضون الإطار الزمني المذكور في الاتفاقية؛
- تقديم تقارير الشفافية السنوية، وزيادة إمكاناتها كأداة للمساعدة والتعاون في التنفيذ إلى الحد الأقصى، ولا سيما في الحالات التي يجب فيها على الدول الأطراف اتخاذ إجراءات لتدمير مخزونات الذخائر العنقودية، أو تطهير مخلفات الذخائر العنقودية، أو مساعدة الضحايا، أو اتخاذ التدابير القانونية وغيرها من التدابير المشار إليها في المادة ٩؛
- استخدام المحافل الرسمية وغير الرسمية لتقديم معلومات محدثة بشأن تنفيذ أحكام الاتفاقية، وضمان انعكاس تلك المعلومات المحدثة بوضوح في تقارير الشفافية السنوية الرسمية، والترويج لهذه التقارير بوصفها أدوات عملية للتعاون والمساعدة؛
- إدراج معلومات مفصلة عن خطط محددة زمنياً نحو الامتثال للمعاهدات، مع التركيز بشكل خاص على الالتزامات المترتبة على المواد ٣ و ٤ و ٥؛
- مواصلة تطوير نماذج الإبلاغ.